

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ

فِي

حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ

بِنْتِ مِلْحَانَ

دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ تبين المنهج
العلمي في الإجابة عن الإشكالات التي ربما
تعرض في بعض الأحاديث

تأليفُ

د. علي بن عبد الله الصّياح

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو حَرَامٍ فِي حَدِيثِهِ فَهُوَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ بِنْتَ مِلْحَانَ
 رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُلِيِّهِ وَرَأَتْ فِي يَدَيْهِ
 كِتَابًا فَسَأَلَتْهُ عَنْهُ فَقَالَ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَهُ عَلَىَّ
 فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَتَمَسَّكِي بِهِ فَتَكُونِي مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 .

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو حَرَامٍ فِي حَدِيثِهِ فَهُوَ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ بِنْتَ مِلْحَانَ
 رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُلِيِّهِ وَرَأَتْ فِي يَدَيْهِ
 كِتَابًا فَسَأَلَتْهُ عَنْهُ فَقَالَ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَهُ عَلَىَّ
 فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَتَمَسَّكِي بِهِ فَتَكُونِي مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 .⁽¹⁾

**وفي الغالب أنّ الأحاديث المفردة
 بالتصنيف تكون إمامًا:**

- مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

¹() وقد جمَعَ الباحثُ يوسفُ العتيقُ الأحاديثَ التي أفردت بالتصنيف في كتاب سماه "التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف"، الطبعة الأولى، 1418، دار الصميعي-الرياض.-
 وممن عُني بجمع "الكتب المؤلفة في شروح أحاديث معينة" الباحث محمد التليدي في كتابه "تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه" (ص:176). الطبعة الأولى، 1416، دار البشائر الإسلامية-بيروت.-

وكذلك جمَعَ مُحَمَّدٌ خَيْرُ رَمْضَانَ "الكتب المؤلفة في شروح أحاديث معينة" ضمنَ كتابه القِيم "المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف" (1159-2/1123). الطبعة الأولى، 1423، مكتبة الرشد-الرياض.-

إشكالٌ وجوابه- في حديث أم حرام بنت ملحان-

~~والصحيح كحديث "أم حرام بنت ملحان"~~
ورؤيا النبي ﷺ " وذلك لأسباب عديدة:

- أن الحديث تضمن دلائل عظيمة من
دلائل النبوة، وهذه الدلائل جديرة
بالتأمل والبيان والإظهار.

- أن في الحديث إشكالاً يحتاج إلى بيان
وتجلية وهو ما يوهمه ظاهر الحديث
من خلوة النبي ﷺ
:

-
!!

-
.

!!

"

.۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰

۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ - ۰۰۰۰۰۰۰ - ۰۰۰۰۰۰ { وَ مَن قُدِرَ
 عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ } (الطلاق:
 7)، - وإليه سبحانه وتعالى السؤال أن يجعل
 ذلك خالصاً لوجهه الكريم، مقتضياً لرضاه،
 وأن لا يجعل العلم حجة على كاتبه في دنياه
 وأخراه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا
 ونعم الوكيل.-

ولا زال الكتاب في طور الإعداد والتنقيح
 غير أنني لما رأيت كثرة الكلام حول الإشكال
 الوارد في الحديث مِنْ خَلْقِ النَّبِيِّ ﷺ
 ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰.

۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ : ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰
 ۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰۰ - ۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰ ۰۰۰۰ - ۰۰۰۰۰۰۰
 ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰.

۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰۰ ۰۰ ۰۰۰۰ ۰۰۰۰۰۰

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-



...
 ...
 ... } : ...
 { ... } : ... (: ...)
 ... { (: ...) .

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

: ...

: ...

- ... -

. ...

: ...

... : ...

...
 ...

. ...

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

.....
.....

..... :.....
.....

..... :.....
.....

.....
.....
.....

-.....

-.....
.....

-.....

.....
.....

.....
.....(٥):

.....
.....

1()طبقات الشافعية الكبرى (6/176).

إشكالٌ وجَوَائِبُهُ-فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

.....: (١)

..... ❖

-.....:.....

-.....:.....

-.....:.....

.....-.....

-.....:.....

.....-.....

.....

.....

.....

-.....

.....

.....

.....

.....

¹()وقد توسعتُ في الكلام على تخريج الحديث في الأصل وبينت جميع طرقه وأسانيده، والمسائل والنكت الحديثية المتعلقة بالحديث، والمقصود هنا الكلام على الإشكال فقط.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

.....
.....

.....
.....
.....
..... "....."
.....
.....

❖:

-
..... (..... /.....)
- :

-
.....
..... (..... /.....)
..... (1)

-
..... (..... /.....)
..... (2)

¹()وقد أخرج البخاريُّ الحديثَ في كتابه "الأدب المفرد"(ص 328) بابُ هل يفلي أحدُ رأسٍ غيره، عَنُ عبد الله بن يوسف.

²() تكلم جمهورُ النقاد في رواية إسماعيل بن أبي أويس -وليس هذا

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَمُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ،~~

3/1518 رقم 1912) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

- وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ
فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ (3/6 رقم 2491) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ.

موضع التوسع في مناقشة ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً، خاصةً وأنه قد
تويع على هذه الرواية المذكورة هنا كما هو بيّن - غير أنه مما ينبغي
التفطن له أنّ من منهج الإمام البخاريّ في الرواية عن شيوخه
المتكلم فيهم أنّ ينتقي من أصولهم ما صحّ من حديثهم، ومما يدل
على ذلك:

- قول البخاريّ: ((كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِذَا انْتَحَبْتُ مِنْ
كِتَابِهِ، نَسَخَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ لِنَفْسِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ انْتَخَبَهَا مُحَمَّدُ
بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ حَدِيثِي)). انظر: "تاريخ بغداد" (2/19)، "تاريخ مدينة
دمشق" (52/77).

- وقول البخاريّ أيضاً: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: انظُرْ فِي
كِتَابِي فَمَا وَجَدْتَ فِيهَا مِنْ خَطَأٍ فَاضْرِبْ عَلَيْهِ كَيْ لَا أَرُوبَهُ، فَفَعَلْتُ
ذَلِكَ. "تاريخ مدينة دمشق" (52/77)، "مقدمة فتح الباري" (ص
483).

- قول الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" (ص 391): ((رَوَيْنَا
فِي "مَنَاقِبِ الْبُخَارِيِّ" بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَخْرَجَ لَهُ أَصُولَهُ،
وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنْهَا، وَأَنْ يَعْلَمَ لَهُ عَلَى مَا يَحْدُثُ بِهِ لِيَحْدُثَ بِهِ،
وَيَعْرُضَ عَمَّا سِوَاهُ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بَأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ هُوَ مِنْ
صَحِيحِ حَدِيثِهِ لِأَنَّهُ كَتَبَ مِنْ أَصُولِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ
غَيْرَ مَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ أَجْلِ مَا قَدَحَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَشَارَكَ
فِيهِ غَيْرُهُ فَيَعْتَبَرُ فِيهِ)).

- وقال أيضاً في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (1/288): ((الَّذِينَ
انْفَرَدَ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ أَكْثَرُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ،
وَعَرَفَ أَحْوَالَهُمْ، وَاطَّلَعَ عَلَى أَحَادِيثِهِمْ فَمَيَّزَ جِيدَهَا مِنْ رَدِيهَا بِخِلَافِ
مُسْلِمٍ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَفَرَّدَ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ
الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ نَسَخِهِمْ كَمَا قَدَمْنَا ذِكْرَهُ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْءَ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~والترمذي في جامعته كتاب فضائل الجهاد~~
باب ما جاء في غزو البحر (4/178) رقم
1645) عَنْ مَعْنُ بْنِ عَيْسَى.

- والنسائي في سننه (المجتبى)، كتاب
الجهاد، فضل الجهاد في البحر (6/40) من
طريق عبدالرحمن بن القاسم.

- وعبد الله بن المبارك في الجهاد (ص
157 رقم 201).

- ومحمد بن سعد في الطبقات الكبرى)
8/435) عَنْ مَعْنُ بْنِ عَيْسَى.

- وأحمد بن حنبل في مسنده (3/240) عَنْ

أشدد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم
عنه عصرهم)).

وقال نحوه في "مقدمة الفتح" (ص 12). وانظر: "مقدمة الفتح" (ص
387, 388, 413)، "فتح المغيب" (1/29).

قلت: وَمَنْهَجُ انتقاء ما صحَّ من مرويات المجروحين مما في أصولهم
منهجٌ لكبار نقاد الحديث؛ ومما يدل على ذلك: قول البرزعي رأيتُ أبا
زُرْعَةَ يسيءُ القولَ فيه-أي في سُؤيد بن سَعِيد- فقلتُ له: فأيش
حَاله؟ قَالَ: أَمَا كُتِبَ فَصِحَّاحٌ، وَكُنْتُ أَتَّبِعُ أَصُولَهُ وَأَكْتُبُ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا
حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ. سؤالات البرزعي (ص 409).

وانظر: "العلل الكبير" للترمذي (ص 394 تحقيق: السامرائي)
"الجرح والتعديل" (5/147)، "زاد المعاد" (1/364)، "شرح علل
الترمذي" (1/420)، "التنكيل" للمعلمي (1/123).

فينبغي التفطن لمناهج النقاد وأئمة الحديث، وتلمس طرائقهم في
كتبهم والاستفادة من أقوال المتخصصين في ذلك، والتجرد في طلب
الحق، وسؤال الله - دائماً - أن يرزقك العلمَ والفهمَ، والله الموفق.

-وَأَبُو عَوَّانَةَ فِي مَسْتَخْرَجِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ،
بَيَانُ فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ (4/494 رَقْم
7459) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

-وَأَبْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ -كَمَا فِي الْإِحْسَانِ
(15/51 رَقْم 6667)- مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبٍ
أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

-وَاللَّيْلُكَاثِيُّ فِي شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ
السَّنَةِ (8/1438) مِنْ طَرِيقِ مَصْعَبِ الزُّبَيْرِيِّ
وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

-وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ (2/61) وَمَعْرِفَةِ
الصَّحَابَةِ (6/3481 رَقْم 7894)، وَفِي دَلَائِلِ
النَّبُوَّةِ (2/555) مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ وَيَحْيَى
بْنَ بَكِيرٍ.

-وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ السَّيْرِ،
بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (9/165)
مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

-وَأَبْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ ()
70/211) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبِ أَحْمَدَ بْنِ

¹() وَقَعَ خِلَافَ بَيْنِ النُّسخِ هَلْ هُوَ "أَبُو سَلْمَةَ"، أَوْ "أَبُو أَسَامَةَ"
وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، انظُر: الْمَسْنَدُ (21/162 رَقْم 13520) -تَحْقِيقُ
شُعَيْبٍ-، وَإِتْحَافُ الْمَهْرَةِ (1/414)، وَأَطْرَافُ الْمَسْنَدِ (1/ 273)
وَكِلَاهِمَا لِابْنِ حَجْرٍ.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ -

~~أَبِي بَكْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَمُصَنَّفُ~~
الزبيرى.

جميعهم عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ (1) عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ
حَرَامِ بِنْتِ مَلْحَانَ فَنُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ
تَحْتَ عِبَادَةِ بِنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَأُطْعِمَتْهُ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَقْلِي
رَأْسَهُ، فَتَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ
يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ عُزَاءً
فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَزَكُّونَ تَبَجَّ هَذَا الْبَحْرُ مُلُوكًا
عَلَى الْأَسِيرَةِ أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ

1 () هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة زيد الأنصاري النجاري، ابن أخي أنس لأمه، وربما يقال: إسحاق بن أبي طلحة - ينسبته إلى جده - ، كان يسكن دار جده بالمدينة، وهو تابعي، سمع أباه وعمه لأمه أنس بن مالك وغيرهما.

واتفقوا على توثيقه، وهو أشهر أخوته وأكثرهم حديثا وهم: عبد الله ويعقوب وإسماعيل وعمر بنو عبد الله، وكان مالك لا يقدم على إسحاق في الحديث أحداً، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة.

ولمالك عنه في الموطأ من حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ

١٥٠٠ (٥/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠)
(٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠) (٥٠/٥٠)

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~يَسْأَلُ أَبِيهَا قَالَ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ~~
 اللَّهُ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ
 وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ
 قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
 قَالَ: تَأْسِي مِنْ أُمَّتِي غُرِضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا قِيلَ فِي الْأَوْلَى قَالَتْ:
 فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي
 مِنْهُمْ؟ قَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوْلَى، فَرَكِبْتُ أُمَّ
 حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ
 فَصُرِعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ
 فَهَلَكْتُ.

هذا لفظُ مالك في الموطأ -رواية يحيى
 بن يحيى- ومُسلم في صحيحه.

وَقَالَ الترمذي: ((حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأُمُّ
 حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ هِيَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ وَهِيَ
 خَالَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ)).

المبحث الثاني: الإشكال وجوابه:

استشكل حديث أمِّ حَرامٍ هذا مِنْ وجهين:

الأوَّل: أنَّ ظاهرَ الحديثِ يوهمُ خلوةَ الرسولِ ﷺ في بيتهِ ﷺ مع أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ ﷺ في بيتهِ ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ.

والجوابُ: أنَّ قوله ﷺ "فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لم يخلُ مع امرأةٍ من نساءِ بني نَدِيمٍ ﷺ" ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ. (1).

وهذا الإشكال فرح به صنغان من أهل الأهواء:

فالصنف الأوَّل: اتخذ هذا الحديث حجةً للطعن في أصحِّ كتابين بعد كتابِ اللهِ "صحيح البخاري، وصحيح مسلم"، لفهمه السقيم أنَّ في ذلك طعنًا في جنابِ المصطفى ﷺ.

والجوابُ: أنَّ قوله ﷺ "فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لم يخلُ مع امرأةٍ من نساءِ بني نَدِيمٍ ﷺ" ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ، وهو ما لا يَحِلُّ ﷺ.

¹ () وأنبه أن لفظة "النوم في الحجر" لم أجدها في أي رواية من روايات الحديث، وإنما وقفْتُ عليها من قول ابن وهب، قَالَ ابن عبد البر: ((وَقَالَ يونس بن عبد الأعلى قَالَ لنا ابن وهب: أمِّ حَرامٍ إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة فلهذا كان يقبل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه)) التمهيد (1/226). وانظر: فتح الباري (11/79).

اَسْكَالٌ وَجَوَابُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

..... (.....) (.....)
.....
.....

.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....

.....
..... ❖
.....

..... ❖
.....

..... ❖
.....

..... ❖
.....

- إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ خُرَّامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 .
 :
))
 :
وَأُمَّتَهُ، حَيْثُ جَعَلَ دِينَهُمْ دِينًا كَامِلًا
وَأَفِيًا، أَكْمَلَ وَأَكْثَرَ عُلَمَاءَ مِنْ جَمِيعِ الْأَدْيَانِ،
وَمَعَ ذَلِكَ جَمَعَهُ لَهُمْ فِي لَفْظٍ قَلِيلٍ، وَهَذَا
مِمَّا يَنْبَغِي التَّفَعُّنَ لَهُ، قَبْلَ مَعْرِفَةِ الْقَوَاعِدِ
الرَّابِعِ، وَهُوَ: أَنْ تَعْلَمَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ
مَا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ عَلَى الرِّسْلِ، يَرِيدُ مِنَّا أَنْ
نَعْرِفَ مَنَّةَ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَنَشْكُرَهَا، قَالَ لَمَّا ذَكَرَ
الْخِصَائِصَ: (وَأَعْطَيْتَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) ⁽¹⁾ قَالَ
إِمَامُ الْحِجَازِ: مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ،

¹(أخرجه: البخاريُّ في صحيحه، كتاب التَّعْيِيرِ، بابُ المَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ (6/2573 رقم 6611)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (1/371 رقم 523) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَعْنَاهُ أَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ لَهُ الْمَسَائِلَ الْكَثِيرَةَ.~~

فِي الْأَلْفَاظِ الْقَلِيلَةِ (1).

القاعدة الأولى:

تحريم القول على الله بلا علم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33).

القاعدة الثانية:

أن كل شيء سكت عنه الشارع، فهو عفو، لا يحل لأحد أن يحرمه، أو يوجبه، أو يستحبه، أو يكرهه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ (المائدة:101).
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها)) (2).

1()أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (1/161) ولفظُهُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَبَلَغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ لَهُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تَكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وانظر للفائدة: فتح الباري (12/401)، عمدة القاري (24/151).

2() أخرجه: الدارقطني في سننه، كتاب الرضاع (4/184)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأطعمة (4/129)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما

القاعدة الثالثة:

أن ترك الدليل الواضح، والاستدلال بلفظ متشابه، هو طريق أهل الزيغ، كالرافضة، والخوارج، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: 7)۔ **والواجبُ على المسلم: اتباع المحكم، فإن عَرَفَ معنى المتشابه، وجده لا يخالف المحكم بل يوافق، وإلا فالواجب عليه اتباع الراسخين في العلم في قولهم: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (آل عمران: 7).**

القاعدة الرابعة:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ: ((أَنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مَشْتَبِهَاتٌ)) (1)، فَمَنْ لَمْ يَفْطِنْ لَهُذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى كُلِّ

ذَكَرَ تَحْرِيْمَهُ مِمَّا يُوْكَلُّ أَوْ يَشْرَبُ (10/12) مِنْ طَرِيقٍ مَكْهُوْلٍ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَشَنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((...))
 ...
 ...
 ...
 ... ((...)) ...
 ...
 ...
 ...
 ... ((...)) ...
 ...

1) أخرجه: البخاريُّ في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (28/1 رقم 52)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع (3/1219 رقم 1599) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

فهذه أربعُ قواعد: ثلاثٌ ذَكَرَهَا اللهُ فِي كتابِهِ، والرابعةُ ذَكَرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَاعْلَمْ رَجِمَكَ اللهُ: أَنَّ أَرْبَعَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، مَعَ اخْتِصَارِهَا، يَدُورُ عَلَيْهَا الدِّينُ، سِوَاءً كَانَ الْمُتَكَلِّمُ يَتَكَلَّمُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ، أَوْ فِي عِلْمِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، الَّذِي يُسَمَّى عِلْمَ السُّلُوكِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْأَحْكَامِ، الَّذِي يُسَمَّى: عِلْمَ الْفِقْهِ؛ أَوْ فِي عِلْمِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الدِّينِ⁽¹⁾.

2- المقدمة الثانية: ضرورةُ جمعِ الأحاديثِ الواردةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ، وَمِرَاعَاةِ قَوَاعِدِ وَأَصُولِ الْاِسْتِدْلَالِ الَّتِي وَضَعَهَا الْأُئِمَّةُ.

وَالْفُقَهَاءُ الْمُحَقِّقُونَ إِذَا أَرَادُوا بَحْثَ مَسْأَلَةٍ مَا، جَمَعُوا كُلَّ مَا جَاءَ فِي شَأْنِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَأَحْسَنُوا التَّنْسِيقَ بَيْنَ شَتَّى الْأَدْلَةِ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ: ((مَنْ يَأْخُذُ الْأَدْلَةَ مِنْ أَطْرَافِ الْعِبَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا يَنْظُرُ بَعْضُهَا

¹() مجموعة مؤلفات الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب (3/6).

_____ (1) _____

_____ (2) _____

أما اختطاف الحكم من حديثٍ غابر،
وقراءةٍ عَجَلِي مِنْ غير مراعاةٍ لما وَرَدَ فِي
الموضوع من آثارٍ أُخْرَى، ومن دون تصفية
وتنقية فليسَ من عمل العلماء الصادقين.

وهذه المقدمة الثانية ينبغي العناية بها
جيداً؛ فكثيرٌ ممن يتكلم على هذه المسائل
لا يراعي هذه المقدمة مما يوقعه في
أخطاء علمية، وعيوب منهجية، من ذلك:

1- إهمال الأدلة المضادة:

وهذه "من أسوأ العيوب المنهجية،
وأشدّها خطورة على نتائج أي بحث علمي،

1 () الأعتصام (1/245).

2 () مجموع الفتاوى (27/316).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~سَيُؤَيِّدُ أَنْ يَتَجَاهَلَ الْبَاحِثُ الْأَدْلَةَ الْمَضَادَّةَ~~
 يعني المخالفة - لرأيه سواءً أكان ذلك بسبب إهماله أم تحيزه أم لأي سبب آخر، ويصف أحد المفكرين الغربيين العالم أو الباحث الذي يخفي الأدلة التي لا تؤيد نظريته بأنه يعد في عالم العلم ((مثل المالي الغشاش، أو المحاسب الذي يزيّف في دفاتره في عالم المال)).

ويذكر أحد أساتذة المنهجية أن من أهم العوائق التي تحول بين الباحث، والوصول إلى الحقيقة: تجاهل الأدلة المضادة، وعليه فإن الدليل المضادّ يجب أن يُعطى وزن الدليل المؤيد نفسه، حتى لو كان في ذلك تغيير لمنطلقات البحث الأساسية؛ لأن هدف الباحث الأول هو الوصول إلى الحقيقة. ويؤكد آخر بأنه ينبغي للعالم أن يكون كالقاضي النزيه الذي يسعى وراء الأدلة التي تنفي آراءه أكثر من تلك التي تؤيدها"⁽¹⁾

وهذا العيب يلاحظُ في كتابات عدد ممن تطرق لبحث المسائل المتعلقة بالمرأة،

¹() انظر: "العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية" (ص:40)، تأليف د. خالد بن منصور الدريس، وهذا البحث - على صغره - من أنفس ما كُتب في نقد المستشرق شاخت بأسلوب علمي رصين.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~فَهَذَا أَنَّ مَنَافَةَ حَبَابًا أَوْ نَجَامَةً لِلنَّصُوصِ الَّتِي~~
تخالف توجه الكاتب كالنصوص التي تحرم
الخلوة، أو تحرم مس المرأة الأجنبية، أو
تحرم الاختلاط وتأمّر المرأة بالمباعدة عن
الرجال والقرار في البيوت- إلا ما لا بدّ
منه-، أو النصوص التي بلزوم الحجاب وغير
ذلك.

ومن العيوب كذلك:

2- التحيز ومحاولة إثبات النتيجة

المسبقة:

ولا يخفى أنّ التجرد المسبق أكبر معين
على الوصول للحق فلا يعتقد ثم يبحث؛
ولكن يبحث أولاً ثم يعتقد-بالضوابط
العلمية-، ويتحلى بالنصفة والعدل وما
يسمى "بالموضوعية"، والباحث المتحيز لا
يمكن أن تكون نتائج بحثه علمية بأي حال
من الأحوال، وقد قال الإمام الشافعي: ((ما
كلمتُ أحداً قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد
ويعان، وما كلمت أحداً قط إلا ولم أبال بيّن
الله الحق على لساني أولسانه))⁽¹⁾.

¹(آداب الشافعي و مناقبه لابن أبي حاتم (ص 326) والفقهاء والمتفقه (2/26).

قلت: وربما يقول قائل: أليس في بحثك هذا تحيز؟
فالجواب: أنه لم يدر بخلدي عند البدء في هذا البحث جوابٌ محدد

2 المقدمة الثالثة: عند النظر في هذه

الأحاديث الصحيحة المُشكلة لا بدّ من ملاحظة أمرين:

الأوّل: التصور السليم للحياة في عهد

النَّبِيِّ ﷺ

مسبق عن حديث أم حرام وتغليتها النبي ﷺ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ

قَالَ صَلَّى ﷺ لِلْكَفَّارِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ
أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً
مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (8) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا
الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ
إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا
أَوْتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ
خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
المُفْلِحُونَ (9) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ
يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا
لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (10) {
(سورة الحشر).

- وَقَالَ سبحانه وتعالى { مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ
بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ
اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيَمَاءُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أُنْزَالِ
السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي
الْإِنْجِيلِ كَرزِعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَآرزُهُ فَاسْتَعْلَظَ
فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الرِّزَاعَ لِيَغِيظَ
بِهِمُ الكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً {
(الفتح:29).

إلى غير ذلك من الآيات.

- حَدِيثُ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَنَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَإِنظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ؟ قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَأَهْرِفْهَا، قَالَ: فَجَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ⁽¹⁾.

- وفي رواية: ((فَأَتَيْتُ لِقَائِمْ أَسْقِي أَبِي طَلْحَةَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: وَهَلْ بَلَّغَكُمْ الْخَبْرَ؟ فَقَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ، قَالُوا: أَهْرِقْ هَذِهِ الْقِلَالَ يَا أَنَسُ، قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَا رَاجَعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ))⁽²⁾.

- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَ لَمَّا

1() أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب التفسير، بابُ { لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا } الآية، (4/1688) رقم 4344، مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة (3/1571) رقم 1980.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب إِمَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجُسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ (4/1688) رقم 4341 و مسلم في صحيحه-الموضع السابق-.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~أُرْسِلَ {وَلْيَصْرَبْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ}~~
شَقَقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَأَخْتَمَرْنَ بِهَا(1).

- وَعَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: أُرْسِلَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَاةَ عَاشُورَاءَ
إِلَى قَرَى الْأَنْصَارِ: مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلَيْتَمَ
بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلَيْتُمْ، قَالَتْ:
فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ، وَنُصُومُ صَبِيَّاتِنَا، وَنَجْعَلُ
لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى
الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ
الْإِفْطَارِ(2).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وإنما نبهت على هذا الأمر - مع وضوحه
وكثرة دلائله - لأني رأيت بعض من انتقد
الأحاديث الصحيحة صورها بأسلوب يعطي
انطباعاً أن المجتمع في عهد النبي ﷺ
□□□□ □□□□□□ □□□□ □□ □□ □□□□□□□□
□□□□ □□□□□□ □□□□ □□ □□ □□□□□□□□

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قَوْلُهُ
وَلْيَصْرَبْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ (4/1782رقم 4480) معلقاً، وأبو
داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قوله {وَلْيَصْرَبْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى
جُيُوبِهِنَّ} (4/61رقم 4102).

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم الصبيان)
2/692رقم 1859، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام (2/798رقم
1136).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~كَيْفَ بَصِيٍّ وَرَسُولٍ؟ وَلِذَا كَرِهَ ابْنُ كَبْرٍ~~
يَخِيطُ أَعْدَارًا هِيَ أَقْبَحُ مِنَ الذَّنْبِ نَقْلَهَا عَنِ
الْكَرْمَانِيِّ⁽¹⁾.

كَذَا قَالَ!! وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ وَصَفَ هَذَا
الصَّنْفَ بِقَوْلِهِ "إِنَّ الْمَرْءَ لَيَسْمَعُ الْحَدِيثَ
الْمُسْتَقِيمَ فَيَدْرِكُهُ عَلَى وَجْهِهِ إِنْ كَانَ سَلِيمَ
النَّفْسِ، حَسَنَ الطَّوِيَةِ، وَهُوَ يَنْحَرِفُ بِهِ إِذَا
كَانَ إِنْسَانًا مَرِيضَ النَّفْسِ مَعْوَجًا، وَهَلْ يَنْضَحُ
الْبُئْرَ إِلَّا بِمَا فِيهِ، وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ تَنْتَلِبَ مِنَ
الْمَاءِ جَذْوَةَ نَارٍ؟ أَوْ نَعْتَرِفُ مِنَ النَّارِ مَاءً؟
وَقَدِيمًا قَالُوا: إِنَّ كُلَّ إِنَاءٍ بِمَا فِيهِ يَنْضَحُ،
أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَالَ فِي نَبِيِّهِ }
أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَالَ فِي نَبِيِّهِ⁽²⁾.

2- التنبه لمدلول الألفاظ وما وقع فيها
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }
من تغاير بين زمان النبي }

1 () أضواء على الصحيحين ، لمحمد صادق النجمي (ص 281) .

2 () السنة في مواجهة أعدائها (ص 204) .

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

((1)) مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا (الغناء والدّف) فقد

تغيرتْ الكيفية والصفة في هذه الأزمنة
وقبلها عن الغناء والدّف الذي كان على عهد
رسولِ الله ﷺ - عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ
مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُعْتَبَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ
الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُعْتَبَتَيْنِ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرَايُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ((ولا
ريب أنّ العرب كان لهم غناء يتغنون به،
وكان لهم دفوف يضربون بها، وكان غناؤهم
بأشعار أهل الجاهلية من ذكر الحروب وندب
من قتل فيها، وكانت دفوفهم مثل
الغرابيل، ليس فيها جلاجل،...

رسول الله ﷺ - عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ
مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُعْتَبَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ
الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُعْتَبَتَيْنِ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرَايُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ((ولا
ريب أنّ العرب كان لهم غناء يتغنون به،
وكان لهم دفوف يضربون بها، وكان غناؤهم
بأشعار أهل الجاهلية من ذكر الحروب وندب
من قتل فيها، وكانت دفوفهم مثل
الغرابيل، ليس فيها جلاجل،...

¹() إعلام الموقعين (4 / 205).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... .. :
...
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

... ..

 (1)
 مكلفتين بنشيد الأعراب ونحوه في
 الشجاعة ونحوها في يوم عيد بغير شبابة
 ولا دف ولا رقص ولا تصفيق ويدعون
 المحكم الصريح لهذا المتشابه، وهذا شأن
 كل مبطل، نعم نحن لا نحرم ولا نكره مثل
 ما كان في بيت رسول الله ﷺ

 (2).

¹ () رَجِمَ اللهُ ابْنَ الْقَيْمِ كَيْفَ لَوْ رَأَى مَا حَدَّثَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ
 المتأخرة من التجارة في أجساد النساء !!، والتفنن في ذلك، بأساليب
 عجيبة وطرائق مختلفة، عن طريق وسائل الأعلام المتنوعة التي
 يشاهدها ملايين البشر، والمفاسد العظيمة العامة التي تربت عليها،
 فالمسألة الآن أكبر من حكم الغناء والدف، فليتفطن لذلك من يتكلم
 على هذه المسائل ، والله المستعان.

² () إغاثة اللهفان (1/257).

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَسْحَانَ

{

(:) قَدْوَةُ الْأُمَّةِ

فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا
يَرْجِعُونَ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَعْمَالِهِ
فَيَقْتَدُونَ بِهِ فِيهَا.

- قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: ((إِذَا رَأَيْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ

اللَّهِ

:)

:)

:)

(() (1).

- إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَقْدِمَةَ لِتَبْيِينِ أَنَّ مَنْ

قَالَ بَأَنَّ مَا وَقَعَ لِلنَّبِيِّ

-)

-)

-)

)

:)

)

)

)

أَسْكَالٌ وَجَوَائِدُ فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامَ بِنْتِ مَلْحَانَ

((...))
 ((...))
 ((...))

(1)

2- حَدِيثُ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ((...))
 ((...))
 ((...))

(2)

3- حَدِيثُ خَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ((...))

((...))
 ((...))
 ((...))

(3)

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من اكتب في جيش فخرجت امرأته حاجة وكان له عذر هل يؤذن له (3/1094 رقم 2844)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج (2/978 رقم 1341) وغيرهما.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة (5/2005 رقم 4934)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام (4/1711 رقم 2172) وغيرهما.

3() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب السلام (4/1710 رقم 2171) وغيره.

قال القرطبي في المفهم (5/500): ((هذا الحديث لا دليل خطاب له بوجه، لأنَّ الخلوة بالأجنبية-بكرراً كانت أو ثيباً، ليلاً أو نهاراً- محرمةً بدليل قوله ...)) .

((...))
 ((...))
 ((...))

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ
 وَالْأَحَادِيثِ بَعْدَهُ تَحْرِيمَ الْخُلُوعِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ
 وَإِبَاحَةَ الْخُلُوعِ بِمَحَارِمِهَا وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ
 مَجْمَعٌ عَلَيْهِمَا)) (2)، وَحَكَى الْإِجْمَاعَ أَيْضاً ابْنُ
 حَجْرٍ وَغَيْرُهُ (3).

3- المقدمة الثالثة:

ذِكْرُ الْأَدْلَةِ عَلَى تَحْرِيمِ مَسِّ الْمَرَأَةِ
 الْأَجْنِبِيَّةِ:

1- حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَوَّحَ
 النَّبِيَّ ﷺ

1 (أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لَزُومِ
 الْجَمَاعَةِ (4/465 رَقْمُ 2165)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (1/18)، وَالنَّسَائِيُّ
 فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ (5/388 رَقْمُ 9225)، وَابْنُ
 حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (12/399 رَقْمُ 5586)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى
 الصَّحِيحِينَ، كِتَابُ الْعِلْمِ (1/160) وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسُنَ
 صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: ((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)) . سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (7/103).
 وَانظُرْ: الضَّعْفَاءَ لِلْعَقِيلِيِّ (3/302)، الْعُلَلُ لِلدِّرَاقَطْنِيِّ (2/122)
 الْأَحَادِيثَ الْمُخْتَارَةَ (1/193)، نَصْبُ الرَّايَةِ (4/249)، الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ
 أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ (2/229).

2 (شرح النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (14/153)).

3 (فتح الباري (4/77)).

المكالم وجوابه في حديث أم حرام بنت ملحان
 :
 :
 (1)

2- حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ أُمِّمَةَ
 بِنْتِ رُقَيْبَةَ قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءٍ
 تُبَايِعُهُ فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ لَا
 نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا الْآيَةَ قَالَ: فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ
 وَأَطَعْتُنَّ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ
 أَنْفُسِنَا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُصَافِحُنَا؟
 قَالَ: إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ إِنَّمَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب إِذَا جَاءَكُمْ
 الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ (4/1856/رقم 4609)، كتاب الأحكام، باب بيعة
 النساء (6/2637/رقم 6788)، ومسلم في صحيحه، كتاب المغازي (3/1489
 رقم 1866)، وهذا لفظ مسلم. وللتوسع في تخريج أحاديث عائشة في البيعة يراجع: تخريج الأحاديث
 والآثار للزبيعي (3/461).

وَاحِدَةٍ كَعُولِي لِمَا تَهِي امْرَأًا (1)

3- حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ أَيْمٍ عَنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (2)

4- حَدِيثُ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (3)

1()أخرجه: مالك في الموطأ، كتاب البيعة، باب ما جاء في البيعة (2/982)، والترمذي في جامعه، كتاب السير، باب ما جاء في بيعة النساء (4/151)، والنسائي في سننه (المجتبى)، كتاب البيعة، بيعة النساء (7/149)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب بيعة النساء (2/959 رقم 2874) ، وأحمد في مسنده (6/401)، وابن حبان في صحيحه-كما في الإحسان (10/417 رقم 4553)-، والطبراني في المعجم الكبير (24/186) وغيرهم كثير.
قَالَ الترمذي: ((وفي الباب عن عائشة، وعبد الله بن عمر، وأسماء بنت يزيد قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر، وروى سفيان الثوري ومالك بن أنس وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكدر بنحوه، قال وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال لا أعرف لأئمة بنت رقيقة غير هذا الحديث وأئمة امرأة أخرى لها حديث عن رسول الله ﷺ)).
.....
.....

2()أخرجه: أحمد في مسنده ((2/213)، وإسناده جيّد، من أجل سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه.

3()أخرجه: أحمد بن حنبل في مسنده (2/349)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن اللمس قد يكون

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ النَّوَوِيُّ: ((صَحِيحُ الْحَدِيثِ أَنَّ ابْنَ آدَمَ~~

قدر عليه نصيب من الزنى فمنهم من يكون زناه حقيقياً بإدخال الفرج في الفرج الحرام، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام والاستماع إلى الزنى وما يتعلق بتحصيله، أو بالمس باليد بأن يمس أجنبية بيده، أو يقبلها أو بالمشي بالرجل إلى الزنى أو النظر أو اللمس أو الحديث الحرام مع أجنبية ونحو ذلك))⁽¹⁾.

باليد ضد قول من زعم أن اللمس لا يكون إلا بجماع بالفرج (1/20 رقم 30)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (10/269 رقم 4422)-.

قَالَ ابن كثير في تفسيره: ((وفي الحديث الصحيح: واليد زناها (اللمس)).

وروي الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ " واليد زناها البطش" أخرجه مسلم في صحيحه (4/2047 رقم 2657) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: ((كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه)).

وأخرج: البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج (5/2304 رقم 5889)، ومسلم في- الموضع السابق - من حديث ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قَالَ: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قَالَ أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ((إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه)).

¹() شرح صحيح مسلم (16/206).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

وَقَالَ ابْنُ مُطَّلِحٍ: ((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحريمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنَّ الملامسةَ أبلغُ من النظر⁽²⁾.

وَقَالَ ابْنُ مُطَّلِحٍ: ((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحريمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنَّ الملامسةَ أبلغُ من النظر⁽²⁾.

وَقَالَ ابْنُ مُطَّلِحٍ: ((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحريمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنَّ الملامسةَ أبلغُ من النظر⁽²⁾.

وَقَالَ ابْنُ مُطَّلِحٍ: ((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحريمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنَّ الملامسةَ أبلغُ من النظر⁽²⁾.

1 () يقصد ابن تيمية.

2 () الآداب الشرعية (2/257).

3 () طرح التثريب (7 / 44- 45)

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَاللَّسْتُ حَيْطِي كَلَامٌ نَحِيصٌ فِي تَقْرِيرِ حَرَامٍ~~
 جَوَازُ مَسِّ الرَّجُلِ الْمَرَأَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ قَالَ فِيهِ:
 ((اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَصَافِحَ
 امْرَأَةً أجنبيةً مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمَسَّ
 شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ شَيْئاً مِنْ بَدَنِهَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى
 ذَلِكَ أَمْوَرٌ:

الأوَّلُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
 إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهِ يَقُولُ:
 { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ
 حَسَنَةٌ } (الأحزاب: 21)۔ فيلزمنا ألا نَصَافِحَ
 النِّسَاءَ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ، وَكَوْنَهُ ﷺ لَا يَصَافِحُ
 النِّسَاءَ وَقْتَ الْبَيْعَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ
 الرَّجُلَ لَا يَصَافِحُ الْمَرَأَةَ، وَلَا يَمَسُّ شَيْءً مِنْ
 بَدَنِهِ شَيْئاً مِنْ بَدَنِهَا، لِأَنَّ أَحْفَ أَنْوَاعِ اللَّامِسِ
 الْمَصَافِحَةَ فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْهَا ﷺ فِي الْوَقْتِ
 الَّذِي يَقْتَضِيهَا وَهُوَ وَقْتُ الْمَبَايَعَةِ دَلٌّ ذَلِكَ
 عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ، وَليْسَ لِأَحَدٍ مَخَالَفَتَهُ ﷺ
 لِأَنَّهُ هُوَ الْمَشْرَعُ لِأُمَّتِهِ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ
 وَتَقْرِيرِهِ.

الأمر الثاني: هُوَ مَا قَدَمْنَا مِنْ أَنَّ الْمَرَأَةَ
 كُلَّهَا عَوْرَةٌ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَجِبَ، وَإِنَّمَا أَمْرُ
 بَغْضِ الْبَصَرِ خَوْفُ الْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ، وَلَا
 شَكَّ أَنَّ مَسَّ الْبَدَنِ لِلْبَدَنِ أَقْوَى فِي إِثَارَةِ
 الْغَرِيزَةِ، وَأَقْوَى دَاعِيَا إِلَى الْفِتْنَةِ مِنَ النَّظَرِ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~بِالْيَمِينِ، وَكُلُّ مَنْصُفٍ يَطْلُمُ صَحْبَهُ ذَلِكَ،~~

الأمر الثالث: أَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى التَّلَذُّذِ
بِالْأَجْنِبِيَّةِ لِقَلَّةِ تَقْوَى اللَّهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ،
وَضِياعِ الْأَمَانَةِ، وَعَدَمِ التَّوَرُّعِ عَنِ الرَّيْبَةِ، وَقَدْ
أَخْبَرْنَا مَرَارًا أَنَّ بَعْضَ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْعَوَامِ
يَقْبَلُ أُخْتِ امْرَأَتِهِ بِوَضْعِ الْفَمِ عَلَى الْفَمِ،
وَيَسْمُونَ ذَلِكَ التَّقْبِيلَ- الْحَرَامَ بِالْإِجْمَاعِ -:
سَلَامًا؛ فَيَقُولُونَ: سَلِمَ عَلَيْهَا، يَعْنُونَ قَبْلَهَا.

فَالْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ التَّبَاعُدُ عَنِ جَمِيعِ
الْفِتَنِ وَالرَّيْبِ وَأَسْبَابِهَا، وَمَنْ أَكْبَرَهَا لِمَسِّ
الرَّجُلِ شَيْئًا مِنْ بَدَنِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَالذَّرِيعَةِ إِلَى
الْحَرَامِ يَجِبُ سَدُّهَا كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا
الْمَوْضِعِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ صَاحِبِ مِرَاقِي
السَّعُودِ: سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ حَتَّى
كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنْحَتَمِ))⁽¹⁾.

تَنْبِيهُ:

حَدِيثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: ((لَأَنْ يُطْعَنَ فِي رَأْسِ أَحَدِكُمْ
بِمَخِيطٍ⁽²⁾ مِنْ حَدِيدٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمَسَّ
امْرَأَةً لَا تَحِلُّ لَهُ)).

¹ () أضواء البيان (602/6-603).

² () المخييط - بكسر الميم وفتح الياء- هو ما يخاط به كالإبرة والمسلة ونحوهما، -الترغيب والترهيب (3/26)-.

إِسْكَالٌ وَجَوَائِبُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~أَخْرَجَهُ الرَّوَّيَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (2/323) رَقْم~~
 (1283).

والطبراني في المعجم الكبير (20/212 رقم 487) قال: حدثنا عبدان بن أحمد.

كلاهما عن نصر بن علي قال: أخبرنا أبي.

وأخرجه: الطبراني أيضاً في المعجم الكبير (20/211 رقم 486) قال: حدثنا موسى بن هارون ثنا إسحاق بن راهويه أنا النضر بن شميل.

كلاهما (النضر بن شميل، و علي بن نصر) عن شداد بن سعيد، قَالَ: سمعت يزيد بن عبد الله بن الشخير يقول: سمعت معقل بن يسار...الحديث.

قَالَ المنذري: ((رواه الطبراني والبيهقي، ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيح))⁽¹⁾.

وَقَالَ الهيثمي: ((رواه الطبراني ورجاله

¹() الترغيب والترهيب (3/26)، وقد بحثت عن الحديث في مظانه من كتب البيهقي فلم أقف عليه، والله أعلم.

وشدادُ بنُ سعيد - هو: أبو طلحة الراسبي
البصريّ - الأظهرُ أنّه صدوقٌ (2).

وزيد بن عبد الله بن الشخير متفقٌ على

1 (مجمع الزوائد (4/326)).

2 (شداد وثقه: أحمد، والنسائي، و البزار، وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيّد سألتُ يحيى بن معين عن شداد بن سعيد ويكنى أبا طلحة؟ فقال: ثقة، قلتُ ليحيى: إنّ ابنَ عرعره يزعم أنه ضعيفٌ، فَعَصَبَ، وقال: هو ثقة، وتكلم يحيى بكلام - وأبو خيثمة يسمع - ، فقال أبو خيثمة: شداد بن سعيد ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((ربما أخطأ))، وله في مسلم حديثٌ واحدٌ في الشواهد حديثُ أبي بردة عن أبيه في "وضع ذنوب المسلمين على اليهود والنصارى".

وقال البخاريُّ: ((ضعفه عبدالصمد)). يعني: عبد الصمد بن عبد الوارث. وقد نقل العقيليُّ في كتابه الضعفاء كلام البخاريِّ هكذا: ((قال البخاري ضعفه عبدالصمد، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء)). ويظهر لي أنّ جملة "ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء" من كلام البخاريِّ ففيها تَفَسُّهُ ودقته في العبارات، وهذه الجملة ليست موجودة في المطبوع من التاريخ الكبير- والمطبوع من رواية محمد بن سهل- فربما تكون من إضافاته على التاريخ التي سمعه بعض تلاميذه دون بعض، ومما يؤيد أنها من كلام البخاريِّ قول مُغلطاي: ((ولمّا ذكره ابنُ خَلْفون في الثقات ذكر عن البخاريِّ أنّه قال: هو صدوق في الأصل))،-كذا وقع : ولعلها: صدوق في حفظه..كما في العبارة التي نقلها العقيلي - والله أعلم.

قال ابنُ عدّي: ((وشداد ليس له كثير حديث، ولم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به)). وقال الدارقطني: ((يعتبر به)).

قال الذهبيُّ: ((صدوقٌ وغيره أقوى منه)). وقال أيضاً -في الميزان- : ((صالح الحديث)). قال ابن حجر: ((صدوق يخطيء)).

ولكن خالفَ شدادَ بنَ سعيدَ بشيرُ بنُ عقبة -وهو ثقةٌ أخرجَ لهُ الشيخان (2) -، فرواهُ عن يزيد عن معقل موقوفاً، أخرجهُ: ابنُ أبي شيبَةَ في المصنّف، كتابُ النكاح، ما قالوا في المرأة تقبل رأس الرجل وليست منه بمحرم (3) قَالَ: حدثنا أبو أسامة حماد بنُ أسامة عن بشير بن عقبة، قَالَ: حدثني يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن معقل قَالَ: ((لأنَّ يعمد أحدكم إلى مخيط فيغرز به في

ولعل في قول الذهبيّ جمعاً بين أقوال النقاد، وتوسطاً في حاله والله أعلم.

انظر: التاريخ الكبير (4/227 رقم 2607) ، سؤالات ابن الجنيّد (ص 441 رقم 695، ص 443 رقم 706) ، سؤالات أبي داود (ص 332 رقم 478) ، الجرح والتعديل (4/330 رقم 1446) ، الثقات (8/310) ، الكامل في ضعفاء الرجال (4/44) ، سؤالات البرقاني (ص 36 رقم 220) ، تهذيب الكمال (12/395) ، إكمال تهذيب الكمال (6/223) ، الكاشف (1/481 رقم 2249) ، ميزان الاعتدال (3/366) المغني في الضعفاء (1/296 رقم 2747) ، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص 98 رقم 157) ، تهذيب التهذيب (4/278) ، تقريب التهذيب (ص 264 رقم 2755).

1 () تهذيب التهذيب (11/298).

2 () يكاد يجمع النقاد على توثيقه ، فلا حاجة للتوسع في نقل أقوالهم . انظر: تهذيب الكمال (4/170) ، تهذيب التهذيب (1/408) ، تقريب التهذيب (ص 125)

3 () (4/15 ح 17310).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~رَأْسِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَسْلُبَ رَأْسِي أَمْرَأَةً~~
 ليست مني ذات محرم)).

ويظهر لي أنّ رواية بشير تعل رواية شداد، ولكن يغني عنه الأحاديث المتقدمة الدالة على المنع، والله أعلم.

وقد قوّى الشيخ الألباني رحمه الله- الحديث⁽¹⁾ ولكن لم يذكر رواية بشير بن عقبة، والتي تدل على علة رواية شداد فيبدو أنه لم يقف عليها.

3- المقدّمة الرابعة:

لم أقف إلى الآن على حديث صحيح صريح في خلوة النبي ﷺ
 في خلوة النبي ﷺ
 في خلوة النبي ﷺ

في خلوة النبي ﷺ
 في خلوة النبي ﷺ
 في خلوة النبي ﷺ

1- عَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ⁽²⁾

¹(السلسلة الصحيحة (2/395 رقم 226).

²(خالد بن ذكوان أبو الحسين المدني ، مولده بالمدينة وسكن

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((قَوْلُهُ (كَمَجْلِسِكَ) - بِكَسْرِ
 اللَّامِ - أَي مَكَانِكَ ، قَالَ الْكَزْمَانِيُّ: هُوَ
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ،
 أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ ، أَوْ جَارَ
 النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ أَوْ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ إِهْ ،
 وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَالَّذِي وَضَّحَ لَنَا بِالْأَدِلَّةِ
 الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ جَوَازُ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا ،
 وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ
 مِلْحَانَ فِي دُخُولِهِ عَلَيْهَا وَتَوَمُّمِ عِنْدَهَا
 وَتَغْلِيظِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا

البصرة وعمر إلى أن مات بها، وهو ثقة، وثقه ابن معين وغيره.
 انظر: التاريخ الكبير (3/147 رقم 504)، الجرح والتعديل (3/329 رقم
 1475)، مشاهير علماء الأمصار (ص 98)، الكامل في ضعفاء الرجال
 (3/7)، تهذيب الكمال (8/60)، الكاشف (1/364 رقم 1317)، تقريب
 التهذيب (ص 187 رقم 1629).

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة
 بدر (4/1469 رقم 3779)، كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح
 والوليمة (5/1976 رقم 4852).

واعترض القاريء في المرقاة على كلام الحافظ هذا فَقَالَ: ((هذا غريبٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى كَشْفِ وَجْهِهَا، وَلَا عَلَى الْخُلُوعِ بِهَا، بَلْ يَنَافِيهَا مَقَامُ الزَّفَافِ، وَكَذَا قَوْلُهَا: فَجَعَلْتُ جُؤَيْرِيَّاتٌ لَنَا يَصْرِبْنَ بِالْدَفِّ)) (2)

قلتُ: وَمَا قَالَه الْقَارِيءُ بَيْنَ وَاضِحٍ، فَأَيْنَ التَّنْصِيصُ عَلَى الْخُلُوعِ؟ وَكَذَلِكَ أَيْنَ كَشْفُ الْوَجْهِ؟.

وقولها (فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ كَمَّجَلِسِيكَ مِثِّي) لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِهَا مَعَهَا، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِمَجْلِسِهَا مِنْ حَيْثُ الْقُرْبُ وَالْبَعْدُ، بَلْ قَوْلُهَا لِخَالِدٍ (كَمَا جَلَسَ كَمَّجَلِسِيكَ مِثِّي) يُشْعِرُ بِالْبَعْدِ لِأَنَّ خَالِدَ بْنَ ذَكْوَانَ لَيْسَ مُحْرَمًا لَهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَجْلِسُهُ مِنْهَا بَعِيدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نعم الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِعْلَانِ النِّكَاحِ بِالْدَفِّ وَبِالْغَنَاءِ الْمُبَاحِ، وَفِيهِ إِقْبَالُ الْإِمَامِ إِلَى الْعَرَسِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ لَهُ مَا لَمْ يَخْرُجْ

1 (فتح الباري (9/203).

2 (مرقاة المفاتيح (3/419).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~عن عبد المباح (1) قال النبي صلى الله عليه وسلم~~
فوائد الحديث: ((وفي الحديث فوائد.. ومنها الضرب بالدف في العرس بحضرة شارع الملة ومبين الحل من الحرمة، وإعلان النكاح بالدف والغناء المباح فرقا بينه وبين ما يستتر به من السفاح)) (2).

2- حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَخَلَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ)) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: ((مَعَهَا أَوْلَادٌ لَهَا))، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا: ((وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)) (3).

1()فتح الباري (9/203).

2()عمدة القاري (20/136).

3()أخرجه: البخاري في صحيحه في :

-كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
 للأَنْصَارِ أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ (3/1379 رقم 3575)

-كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس ()
 5/2006 رقم 4936)

-كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم
 (6/2449 رقم 6269)،

ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ()
 4/1948 رقم 2509).

~~وَالجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ فِي تَبْوِيبِ الْبَارِي~~

على الحديث فقد ترجم له بقوله: ((باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس)).

قَالَ الْمَهْلَبُ: ((لم يرد أنسُ أنه خلا بها بحيث غابَ عَنْ أَبْصَارِ مَنْ كَانَ مَعَهُ، وَإِنَّمَا خَلَا بِهَا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ حَضَرَ شِكْوَاهَا، وَلَا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا سَمِعَ أَنَسُ آخِرَ الْكَلَامِ فَنَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُلْ مَا دَارَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ)) (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَلَا بِهَا هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِمَّا مُحْرَمٌ لَهُ كَأَمِّ سُلَيْمٍ وَأَخْتِهَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْخُلُوعِ أَنَّهَا سَأَلَتْهُ سَوْأَلًا خَفِيًّا بِحَضْرَةِ نَاسٍ وَلَمْ تَكُنْ خُلُوعًا مُطْلَقًا وَهِيَ الْخُلُوعُ الْمَنْهِيُّ عَنْهَا)) (2)، وَالْجَوَابُ الثَّانِي هُوَ الْمَتَعِينُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سِيَاقَ الْحَدِيثِ.

وَنَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَمْرَأَةً كَانَتْ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، فَقَالَ: يَا أُمَّ فُلَانٍ انْطُرِي أَيَّ السَّكِّكِ شِئْتِ حَتَّى أَقْضِيَ

1 (فتح الباري (9/333)).

2 (شرح النَّوَوِيِّ على صحيح مسلم (16/68)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~لَكَ حَاجَتِكَ فَخَلَا مَعَهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ كَمَا~~
 فَرَعَتْ مِنْ حَاجَتِهَا (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((خَلَا مَعَهَا فِي بَعْضِ
 الطَّرِيقِ: أَي وَقَفَ مَعَهَا فِي طَرِيقٍ مُسَلُوكٍ
 لِيَقْضِي حَاجَتَهَا وَيَفْتِيهَا فِي الْخُلُوةِ وَلَمْ يَكُنْ
 ذَلِكَ مِنْ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ فِي
 مَمَرِ النَّاسِ وَمَشَاهِدَتِهِمْ إِيَّاهُ وَإِيَّاهَا، لَكِنْ لَا
 يَسْمَعُونَ كَلَامَهَا لِأَنَّ مَسْأَلَتَهَا مِمَّا لَا يَظْهَرُهُ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) (2).

3- حَدِيثُ (3) سَالِمِ بْنِ سَرْجِ أَبِي التُّعْمَانِ
 قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ صُبَيْةَ الْجُهَنِيَّةَ تَقُولُ:
 زُبَّ مَا اخْتَلَفَتْ بَيْدِي وَيَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ (4).

1() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل (4/1812 رقم 2326).

2() شرح النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ (16/68).

3() ذكره الصالح في سيل الهدى والرشاد (10/444) ضمن أدلة
 من يقول بالخصوصية، وسترى أنه لا حجة فيه.

4() أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بفضله
 وضوء المرأة (1/20 رقم 78)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة،
 باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد (1/135 رقم 382)، وابن
 سعد في الطبقات الكبرى (8/295)، وإسحاق بن راهويه في المسند
 (5/236 رقم 2383)، وابن أبي شيبه في المصنف (1/40)، وأحمد
 بن حنبل في المسند (6/366)، والبخاري في الأدب المفرد (ص
 363)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (6/182 رقم 3409).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~قَالَ ابْنُ مَالِكٍ بِهَذَا رَوَايَةُ الْكَلْبِيِّ~~
**((سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أُمُّ صُبَيْيَةَ هِيَ خَوْلَةُ
 بِنْتُ قَيْسٍ، فَذَكَرْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ فَقَالَ:
 صَدَقَ)).**

**قلتُ: ليس في الحديثِ دلالة على الخلوة
 أو النظر أو المس، فربما يوضع إنشاء خاص
 للوضوء في مكان عام فتتوضأ منه المرأة
 والرجل من دون خلوة أو مسيس، وهذا بين
 لمن عرف طبيعة حياتهم، وحال عيشتهم في
 ذلك الزمان، وتأمل المقدمة الثالثة من
 المقدمات العامة المذكورة سابقاً.**

**قَالَ مُغَلَطَاي: ((وأعترض بعضهم على
 صحة هذا الحديث بكونه عليه السلام لم**

والطبراني في المعجم الكبير (24/235 رقم 595، 25/168 رقم 409)
 وغيرهم، وإسناده جيد.

مداره على سالم بن سرج -بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم-
 أبو النعمان المدنيّ يقال له: ابن خربوذ بفتح المعجمة ثم راء ثقيلة ثم
 موحدة مضمومة- وثقه ابنُ معين وابنُ حبان، ولم يتكلم فيه أحدٌ، وهو
 مقل جداً فلم يذكر له إلا هذا الحديث الواحد-وذكر ابن سعد حديثاً
 آخر لكن في إسناده الواقدي-، لذا اكتفيت بتجويد الإسناد دون
 تصحيحه.

وقد تابع سالمًا أخوه نافع بن سرج عند ابن سعد ولكن في الإسناد
 إليه ضعفٌ.

وانظر: علل الترمذي (ص 39)، الجرح والتعديل (4/187 رقم 812)،
 تهذيب الكمال (10/143)، الكاشف (1/422 رقم 1771)، تهذيب
 التهذيب (3/377)، تقريب التهذيب (ص 226 رقم 2174)، تعليقة على
 علل ابن أبي حاتم لابن عبد الهادي (ص 234).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~يَمَسُّ امْرَأَةً لَا تَطْلُقُ لَهَا، قَالَ: وَحَوْلَهُ هَذِهِ لِمَ~~
يَأْتِ فِي خَبَرٍ صَحِيحٍ وَلَا غَيْرِهِ أَنَّهَا كَانَتْ بِهَذِهِ
الْصِفَةِ. وَفِي الَّذِي قَالَ نَظْرٌ؛ وَذَلِكَ مِنْ
قَوْلِهَا "تَخْتَلِفُ" لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَا يُوجِبُ مَسًّا،
الثَّانِي: لَا يَرْفَعُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ لِتَخِيلِ مَعَارِضَةَ
إِذَا عُدِلَتْ رَوَاتُهُ، وَسَلِمَ مِنْ شَائِبَةِ
الْاِنْقِطَاعِ))⁽¹⁾.

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَمَعْنَى تَخْتَلِفُ أَنَّهُ كَانَ
يَغْتَرِفُ تَارَةً قَبْلُهَا، وَتَغْتَرِفُ هِيَ تَارَةٌ قَبْلَهُ))⁽²⁾.

عَلَى أَنَّ هُنَاكَ جَوَابًا آخَرَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ
عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ
الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا⁽³⁾ قَالَ: ((قَوْلُهُ: (جَمِيعًا)

¹ () شرح سنن ابن ماجه (1/217) لمغلطاي تحقيق: كامل عويضة،
الناشر: مكتبة نزار البار.

وهذا الكتاب "شرح سنن ابن ماجه" من أنفس كتب شروح الأحاديث
التي أطلعْتُ عليها- غير أنَّ هذه الطبعة من أسوأ الطباعات التي
مررتُ على!، فلا تكاد تخلو صفحة من تصحيف، وتحريف، وسقط، مما
جعل الاستفادة من الكتاب قليلة أو متعذرة، وزاد الطين بلة عدم
وجود الفهارس التي هي مفاتيح الكتب، وعندني أنَّ هذا الكتاب بهذه
الصورة في حكم العدم فلا بدَّ من إعادة تحقيقه تحقيقاً علمياً، والله
المستعان.

² () فتح الباري (1/373).

³ () أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~طَاهِرَةٌ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّكِلُونَ الْمَاءَ فِي كَالِهِ~~
 وَاجِدَةٌ ، وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ عَنْ قَوْمٍ أَنَّ مَعْنَاهُ
 أَنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ جَمِيعًا
 فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، هَؤُلَاءِ عَلَى جِدَّةٍ وَهَؤُلَاءِ
 عَلَى جِدَّةٍ ، وَالزِّيَادَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي قَوْلِهِ "
 مِنْ إِيَّائِهِمْ وَاحِدٌ " تَرَدَّدَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ هَذَا الْقَائِلُ
 إِسْتَبْعَدَ اجْتِمَاعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْأَجَابِ ،
 وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ التَّيْنِ عَنْهُ بِمَا حَكَاهُ عَنْ
 سَخْنُونَ أَنَّ مَعْنَاهُ كَانَ الرِّجَالُ يَتَوَضَّئُونَ
 وَيَذْهَبُونَ ثُمَّ تَأْتِي النِّسَاءُ فَيَتَوَضَّئْنَ ، وَهُوَ
 خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ قَوْلِهِ " جَمِيعًا " ، قَالَ
 أَهْلُ اللُّغَةِ: الْجَمِيعُ ضِدُّ الْمُفْتَرِقِ ، وَقَدْ وَقَعَ
 مُصَرَّحًا بِوَحْدَةِ الْإِيَّاءِ فِي صَحِيحِ ابْنِ حُرَيْمَةَ
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرٍ عَنْ عُبَيْدِ
 اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ يَتَطَهَّرُونَ
 وَالنِّسَاءَ مَعَهُمْ مِنْ إِيَّاءٍ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ يَتَطَهَّرُ
 مِنْهُ ، وَالْأَوْلَى فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: لَا مَنَاعَ
 مِنَ الْاجْتِمَاعِ قَبْلَ نُزُولِ الْحِجَابِ ، وَأَمَّا بَعْدَهُ
 فَيُحْتَمَنُ بِالرُّجُوعِ وَالْمَحَارِمِ ((1)).

3- المقدمة الخامسة:

لم أقف إلى الآن على حديث صحيح

مع امرأته وفضل وضوء المرأة (1/82 رقم 190) وغيره.

1()فتح الباري (1/299).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ هُنْتُ مَلْحَانَ-

صَرِيحٌ فِي مَسِّ النَّبِيِّ ﷺ (1) ~~أَوْ~~
 مَسَّ امْرَأَةً أجنبية النَّبِيِّ ﷺ - (2) ~~أَوْ~~
 ((كَفَّ امْرَأَةً قَطًّا)) (2).

وقد يشكل على هذا حَدِيثُ هُشَيْمِ بْنِ
 بَشِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا
 أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَتْ الْأُمَّةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ لِتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (3).

والجوابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أن دلالة " لتأخذ بيد رسول الله " على المس غير بينة إذ ربما يراد بذلك الإشارة إلى غاية التصرف واللين، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفق والانقياد، وقد اشتمل على أنواع من

1 () وردت أحاديث ضعيفة ومنكرة فيها الأخذ بيد الرسول من لدن النساء الأجنبية وقد أضربت عن ذكرها لنكارتها وشدة ضعفها وليس المقام مقام استيعاب وحصر، وإنما ذكرْتُ ما صح مما قد يفهم منه المس.

2 () تقدم تخريجه.

3 () أخرجه: البخاريُّ في صحيحه، كتاب الأدب، باب الكبير (5724 / 2255 رقم معلقاً ، قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ -به-.

وأحمد بن حنبل في مسند (3 / 98) قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ -به-.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون~~

الرجل والأمة دون الحرية وحيث عمم بلفظ الإماء أي أمة كانت وبقوله حيث شاءت أي من الأمكنة والتعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة))⁽¹⁾، وعلى كل حال هذه الدلالة معارضة بما هو أقوى وأصرح مما تقدم ذكره في المقدمة الثالثة.

الثاني: أَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ عَلَى الْإِمَاءِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِمَاءَ يَفَارِقُنَ الْحَرَائِرَ بِأَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ - فَلَا يَخْلُو بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ - فِي الْغَالِبِ - مِنْ ذِكْرِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ-، فَمَلَامَسَةُ الْأُمَّةِ أَخْفَ مِنْ مَلَامَسَةِ الْحَرَائِرِ، وَكَذَلِكَ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَبْقَى الْحَرَائِرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي تَحْرِيمِ الْمَسِّ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، كِتَابُ الصَّلَوَاتِ، فِي الْأُمَّةِ تَصْلِيٍّ بِغَيْرِ خَمَارٍ (2/41) حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَى عُمَرُ أُمَّةً لَنَا

¹()فتح الباري (10/490).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَنْعَتَهُ فَصَرَّبَهَا وَقَالَ: لَا تَنْجِئِي بِالْحَرَائِرِ،~~
وهذا إسنادٌ صحيح⁽¹⁾.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: ((غِنَاءُ الْإِمَاءِ الَّذِي
يَسْمَعُهُ الرَّجُلُ قَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَسْمَعُونَهُ فِي
الْعَرَسَاتِ كَمَا كَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِمَاءِ لِعَدَمِ
الْفِتْنَةِ فِي رُؤْيَتِهِنَّ وَ سَمَاعِ أَصْوَاتِهِنَّ))⁽²⁾.

تَنْبِيهِ:

أَخْرَجَ:

-ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب
البراءة من الكبر والتواضع (2/1398 رقم
4177).

-وأحمد بن حنبل في مسنده (3/174).

-وابن أبي الدنيا في التواضع
والخمول (ص 158 رقم 122).

-وأبو يعلى في مسنده (7/61 رقم
3982).

-وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ
(ص 158 رقم 122).

- (ص 158 رقم 122).

¹() وانظر للفائدة: نصب الراية (1/300).

²() مجموع الفتاوى (29/552).

بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناصح وغير فرسه فكنت أغلف فرسه وأسقي الماء وأخرز عذبه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز وكان يخبز جارات لي من الأنصار وكن نسوة صدق وكن أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطع رسول الله ﷺ علي رأسي وهي مني على ثلثي فرسخ فحيث يوما والنوى على رأسي فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني ثم قال: إخ

قال البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان))⁽¹⁾، قلت: لو قيل إن لفظه "فما ينزع يده من يدها" ضعيفة جداً، لضعف علي، ومخالفته حميداً الطويل لكان أدق في الحكم.

ومما قد يفهم منه المسيس حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناصح وغير فرسه فكنت أغلف فرسه وأسقي الماء وأخرز عذبه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز وكان يخبز جارات لي من الأنصار وكن نسوة صدق وكن أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطع رسول الله ﷺ علي رأسي وهي مني على ثلثي فرسخ فحيث يوما والنوى على رأسي فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني ثم قال: إخ

¹(مصباح الزجاجة (4/230)).

إِسْكَالٌ وَجَوَائِبُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ-

~~إِنْ لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُكَ أَنْ أَسِيرَ مَعَ~~
 الرِّجَالِ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَعَيْرَتَهُ - وَكَانَ أَعْيَرَ
 النَّاسَ - فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ
 اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ:
 لَعِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى
 وَمَعَهُ نَعْرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاحَ لِأَزْكَبَ
 فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ عَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ
 لَحَمْلُكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ
 قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ
 بِخَادِمٍ يَكْفِينِي سِيَّاسَةَ الْفَرَسِ فَكَأَنَّمَا
 أَعْتَقَنِي⁽¹⁾.

والشاهد من الحديث قوله: ((فَدَعَانِي ثُمَّ
 قَالَ: إِنْ لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ)) ربما يقول
 قائل: كيف يحملها خلفه، هي ليست محرماً
 له، وربما يحصل نوع مسيس؟.

و الجواب:

1- أن في دلالة مفهوم الحديث احتمالاً؛
 قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ((قوله: " ليحملني خلفه "
 كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال، وإلا
 فيحتمل أن يكون ﷻ أراد أن يركبها وما

1(أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الغيرة)
 2002/5رقم (4926)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام)
 1716/4رقم (2182).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَعَهَا، وَيُرَكَّبُ هُوَ مَنِيئًا أَوْ خَيْرَ ذَلِكَ)) (1)~~
 قَلْتُ: وَإِذَا وَرَدَ الْإِحْتِمَالُ بَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ.

2- عَلَى أَنَّ الْإِرْدَافَ أحياناً لا يستلزم
 المماسسة قَالَ الْعَظِيمُ أَبَادِي - تَعْلِيْقاً عَلَى
 حَدِيثِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَالَتْ: جِئْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ وَفِيهِ
 " وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثًا سَنِي فَأَرَدَ فَنِي رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ فَنَزَلَ إِلَيَّ الصُّبْحِ
 فَأَتَاخَ، وَإِذَا أَنَا بِالْحَقِيْبَةِ عَلَيْهَا أَثْرَ دَمٍ مِنِّي
 فَكَانَتْ أَوَّلُ حَيْضَةٍ حِضَّتْهَا " (2)-: ((قَالَ ابْنُ
 الْأَثِيرِ: الْحَقِيْبَةُ هِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَجْعَلُ فِي
 مَوْخِرِ الْقَتَبِ انْتِهَى، فَالْإِرْدَافُ عَلَى حَقِيْبَةٍ

1 (فتح الباري (9/323).

2 (أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة ، باب الاغتسال من
 الحيض (1/84 رقم 313)، وأحمد بن حنبل في مسنده (6/380)، وابن
 منده في معرفة أسامي إرداف النبي (ص 81)، والبيهقي الكبير،
 جماع أبواب الصلاة بالنجاسة وموضع الصلاة من مسجد وغيره، باب
 ما يستحب من استعمال ما يزيل الأثر مع الماء في غسل الدم (2/407)
 جميعهم من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق عن سليمان بن سحيم
 عن أمية بنت أبي الصلت عن امرأة من بني غفار-به- وفيه قصة.
 وإسناده ضعيف فأمية لا تعرف، ووقع في إسناده اختلاف ليس هذا
 موضع بيانه، وإنما ذكرته لأبين أن الإردافَ -عموماً- لا يستلزم
 المماسسة أحياناً.
 قَلْتُ: وتوجيه العظيم أبادي لهذا الحديث بناءً على ثبوته ولكن تقدم
 أنه ضعيف.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الرَّجُلَ لَا يَسْتَلِيمُ الْمَمَاسَةَ فَلَا إِسْكَالَ فِي~~
إِرْدَافِهِ [إِيَّاهَا] (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((وَفِيهِ جَوَازُ إِزْدَافِ الْمَرْأَةِ
الَّتِي لَيْسَتْ مَحْرَمًا إِذَا وُجِدَتْ فِي طَرِيقِ قَدْ
أَعْيَتْ ، لَا سِيمًا مَعَ جَمَاعَةٍ رِجَالٍ صَالِحِينَ ،
وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ مِثْلِ هَذَا.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَذَا خَاصٌّ لِلنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، فَقَدْ
أَمَرْنَا بِالْمُبَاعَدَةِ مِنْ أُنْفَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
، وَكَانَتْ عَادَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُبَاعَدَتَهُنَّ لِتَقْتِدِي بِهِ أُمَّتِهِ ، قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَتْ
هَذِهِ خُصُوصِيَّةً لَهُ لِكُونِهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ،
وَأَخْتُ عَائِشَةَ ، وَامْرَأَةُ الرَّبِيعِ ، فَكَانَتْ
كَأَخِي أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ ، مَعَ مَا خُصَّ بِهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمْلَكَ لِزُبَيْهِ. وَأَمَّا إِزْدَافُ
الْمَحَارِمِ فَجَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ بِكُلِّ حَالٍ (2).

قلتُ: دعوى الخُصُوصِيَّةِ فِيهَا نَظَرٌ
فَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ خَلُوءٌ، وَلَا نَظَرٌ، وَدَلَالَةُ
الْمَمَاسَةِ مُحْتَمَلَةٌ كَمَا تَقْدَمُ، فَلَا يَصِحُّ
الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى الخُصُوصِيَّةِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

1 () عون المعبود (1/347).

2 () شرح صحيح مسلم (14/166).

المطلب الثالث

أجوبة أهل العلم والإيمان عن هذين الإشكاليين.

أما الإشكال الأول: وهو أن ظاهر الحديث يوهم الخلوة، فالإجابة عنه أن الحديث ليس فيه التصريح بالخلوة أو عدم الخلوة فإذا كان كذلك رجع إلى الأصل وهو تحريمه (ما ينهى عنه))⁽¹⁾.

وقال الدِّمْطَاطِيُّ: ((لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُدَلُّ عَلَى الْخَلْوَةِ بِهَا فَلَعَلَّ ذَاكَ كَانَ مَعَ وَالدِّ أَوْ خَادِمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ تَابِعٍ، وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي الْمَخَالَطَةَ بَيْنَ الْمَخْدُومِ وَأَهْلِ خَادِمٍ، سَيِّمًا إِذَا كُنَّ مَسَنَاتٍ مَعَ مَا ثَبِتَ لَهُ عَلَيْهِ))

1() " التمهيد " (1/226).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الخصمه~~ (1) قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((ثُلُثُ وَمُتَوَسِّطُ))
إِحْتِمَالٌ قَوِيٌّ (2).

قُلْتُ: وكثيراً ما يقع في الكتابِ والسنة ترك بيان بعض الأمور في موضع لائق به اعتماداً على وضوحها وظهورها، أو اعتماداً على بيانها في موضع آخر، وليس هذا بأكثر من مجيء عموم أو إطلاق في القرآن ومجيء تخصيصه أو تقييده في السنة.

ولو ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي ﷺ

وإنما ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي ﷺ

وإنما ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي ﷺ

وإنما ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي ﷺ

وإنما ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي ﷺ

1 () عمدة القاري (14/86).

2 () فتح الباري (11/78).

تنبيه: جميع النقول عن ابن حجر - التي لم أوثقها في هذا المطلب - من هذا الموضع في الفتح فلا حاجة للتكرار.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~((حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ امْرِئٍ مِمَّنْ كَانَ يَتَمَلَّكُ امْرَأَتَهُ عَنِ زَوْجَتِهِ فَكَيْفَ عَنِ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ الْمُتْرَعُ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمُتَبَرَّأُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ وَقَوْلٍ رَفِئٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ حَصَائِصِهِ)).~~⁽¹⁾

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: ((يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ \square كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْهُ النِّسَاءُ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْصُومًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ)).⁽²⁾

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ((وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَا قَالَ ابْنُ وَهَبٍ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْصُومًا يَمْلِكُ أَرْبَهُ عَنِ زَوْجَتِهِ فَكَيْفَ عَنِ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ الْمُتْرَعُ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمُتَبَرَّأُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ وَقَوْلٍ رَفِئٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ حَصَائِصِهِ)).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ أَيْضًا: ((وَأَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ وَلَا يَرُدُّهَا كَوْنُهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ وَاضِحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).⁽³⁾

وَقَالَ: ((وَالَّذِي وَضَحَ لَنَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ حَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَازَ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ

1(الاستذكار (5/125)

2(المفهم (3/753).

3(فتح الباري (11/79)

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ لَحْمِ الْبَيْتِ الْمَحْرُومِ.

.....

❖ :

.....)) :
 ,

((.....)) .

.....

((.....))⁽¹⁾ .

ومما يضعف هذا الوجه امتناع النبي ﷺ

..... -.....

..... -.....

..... -.....

.....

..... !

.....

¹() تحفة الأحوزي (5/229).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ -
 فَإِنْ قِيلَ: لِقَوْلِهِ " (1)، قَالَ الدَّمِيَّاطِيُّ: ((وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ
 كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى
 أَزْوَاجِهِ إِلَّا عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ
 قَالَ: أَرْحَمَهَا قُتِلَ أَخُوهَا حَرَامٌ مَعِي، فَبَيْنَ
 تَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ عِلَّةٍ أُخْرَى
 لَذَكَرَهَا، لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا
 يَجُوزُ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتِهَا
 أُمِّ حَرَامٍ)) (2).

قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا مَعَ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ سَبْعُونَ صَحَابِيًّا مِنْ قَرَاءِ
 الصَّحَابَةِ، غَيْرَ مَنْ قَتَلَ فِي غَزْوَتِ أُخْرَى،
 فَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ

فَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ
 :
 -

1 () يَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص مِنْ هَذَا الْمَطْلَبِ.
 قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِيِّ (14/138): ((قَوْلُهُ "قَتَلَ أَخُوهَا مَعِي" أَخُوهَا هُوَ حَرَامٌ بِنْتِ مِلْحَانَ قَتَلَ يَوْمَ بَيْرِ مَعُونَةَ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَعِي أَي مَعَ عَسْكَرِي أَوْ مَعِي نَصْرَةً لِلدِّينِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ فِي غَزْوَةِ بَيْرِ مَعُونَةَ)).

2 () "عَمْدَةُ الْقَارِيِّ" (99-11/98).

~~على ذلك - ثم ساق حديث جابر، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة- وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه)).~~

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((إِتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: كَانَتْ إِخْدَى خَالَاتِهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ لِجَدِّهِ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّجَارِ)) (1).

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَكَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ هَذِهِ هِيَ وَأَخْتَاهَا خَالَتَيْنِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِهَةِ الرَّضَاعِ)) (2).

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَحَرَّمَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْجَوْهَرِيِّ وَالِدَاؤِدِيُّ وَالْمُهَلَّبُ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْهُ بِمَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّمَا كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ سَمِعْتُ بَعْضَ

1 ("شرح النَّوَوِيُّ على صحيح مسلم" (13/57))

2 ("تهذيب الأسماء" (2/626)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِهِ أُمٌّ حَرَامٌ يُنْتَسَبُ مِلْحَانٌ-
~~الْحَصَاطُ يَقُولُ: كَانَتْ أُمَّمٌ مُكَلِّمٌ أَحَبُّ أُمَّتِكَ~~
 بِنْتُ وَهَبٍ أُمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ)) (1).

❖ المناقشة:

قَالَ ابْنُ الْمَلِقِنِ-مَتَعْقِبًا لِلتَّوَوِيَّ:- ((وما
 ذكره من الاتفاق على أنها كانت محرماً له
 فيه نظر)) ومن أحاط علماً بنسب النبي ﷺ
 في ذلك الوقت، وربما خفي أمرها على أقرب
 الناس لذا ذهب جمع من العلماء إلى أن
 شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع
 إذا كانت مرضية وإليه ذهب ابن عباس
 وطاوس والزهري والأوزاعي وغيرهم (3).

1 () "فتح الباري" (11/78).

2 () "خصائص النبي ﷺ" (ص 348).

3 () المغني (8/152).

وانظر: مصنف عبد الرزاق (7/481)، سنن سعيد بن منصور (1/282)، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (3/348)، المبسوط للسرخسي (30/302)، الطرق الحكيمة لابن القيم (ص 115).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ الْمُرَادِيُّ: ((مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ كَعِيوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ، وَالرِّضَاعِ، وَالِاسْتِهْلَالِ، وَالْبِكَارَةِ وَالثِّيَابَةِ، وَالْحِيضِ، وَنَحْوِهِ فَيَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا بِلَا رَيْبٍ)) (1).~~

ومما وَرَدَ فِي خَفَاءِ الرِّضَاعِ مِنَ الْحَدِيثِ:

- عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَخِي مِنْ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: ((انظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ)) (2).

قُلْتُ: فَاَنْظُرْ كَيْفَ خَفِيَ أَمْرُ رِضَاعَةٍ مِنْ هِيَ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ .

-

1()الإِنصاف (12/85).

2()أخرجه: البخاري في صحيحه:

كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم وقال النبي: (())

{ } ()

اسْتَكَانَ وَجَوَائِهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ-
 :
 :
 بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ: ((كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ!)) فَفَارَقَهَا عُقْبَةً
 وَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ⁽¹⁾.

-وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ
 حَمْزَةَ فَقَالَ: ((إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي
 مِنَ الرَّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ
 مِنَ الرَّحِمِ))⁽²⁾.

-وَعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ
 قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّا
 قَدْ تَخَدَّنَا أَنْكَ تَاكِحُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 ((أَعْلَى أُمَّ سَلَمَةَ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا
 حَلَّتْ لِي إِنْ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ))⁽³⁾.

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الرحلة في
 المسألة النازلة وتعليم أهله (1/45 رقم 88) وغيره.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب الشهادة
 على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم وقال النبي: :
 (())
 .

3() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَمِنْ بَالِغٍ فِي رَدِّ الْمَحْرَمِيَّةِ الدَّمِيَّاطِيَّةِ~~
وقد أُلْفَ في ذلك جزءاً كما تقدم في كلام ابن الملحن.

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَبَالِغَ الدَّمِيَّاطِيَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ إِدَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ رَعِمَ أَنْ أُمَّ حَرَامٍ إِخْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا حُؤُولَةً تَقْتَضِي مَحْرَمِيَّةً ; لِأَنَّ أُمَّهَاتَهُ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّائِي أَرْضَعَتْهُ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَنَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ لَبِيدِ بْنِ خِرَاشِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ التَّجَارِ ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ جُنْدُبِ بْنِ عَامِرِ الْمَذْكَورِ فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرِ بْنِ عَنَمٍ جَدَّهُمَا الْأَعْلَى ، وَهَذِهِ حُؤُولَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ لِأَنَّهَا حُؤُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ " هَذَا خَالِي " لِكُونِهِ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقْرَابُ أُمِّهِ أُمَّةٌ ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِأُمَّةٍ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرَّضَاعَةِ)).

ابنته أو أخته على أهل الخير (1968/5 رقم 4831)-وفي عدة مواضع أخرى-، و مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (1072/2 رقم 1449).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ النَّبِيُّ: ((وَقَالَ ابْنُ السِّنِّ: كَانَ~~

يُزور أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَتُهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِجْدَى خَالَاتُهُ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ لَيْبِدِ بْنِ خِرَاشِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ وَأَخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ أُمَّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ جُنْدُبِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدَّمِيَّاطِيُّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خَوْلَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حَرْمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ نِكَاحًا قَالَ: وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ إِلَّا عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَالَ: "أَرْحَمَهَا قُتِلَ أَخُوهَا حَرَامٌ مَعِي"، فَبَيْنَ تَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ عِلَّةٍ أُخْرَى لِذِكْرِهَا لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتِهَا أُمَّ حَرَامٍ))⁽¹⁾.

قُلْتُ: سِيَّاتِي مِنَ الدَّلَائِلِ مَا يَبِينُ أَنَّ بَيْنَ النَّبِيِّ

❖

:

¹() عمدة القاري (99-11/98).

وَجَوَابُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ -
 :

-1

.
 .
 .
 :
 : (1) .

**قَالَ الْمُهَلَّبُ: ((فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ
 الْقَائِلَةِ لِلْكَبِيرِ فِي بُيُوتِ مَعَارِفِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ
 مِنْ ثُبُوتِ الْمَوَدَّةِ وَتَأَكُّدِ الْمَحَبَّةِ)) (2) .**

1) أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الاستئذان ، باب من زار قوما فقال عندهم (5/2316 رقم 5925) ، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل (4/1815 رقم 2331) وهذا لفظ مسلم.

2) فتح الباري (11/72).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~قُلْتُ: وَتَأْمَلُ قَوْلَ أُسِّ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى~~
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ بَيْتَ أُمِّ سُلَيْمٍ فَيَنَامُ
 عَلَى فِرَاشِهَا، وَلَيْسَتْ فِيهِ.

"فهل يعقل أن يترك أهل الكفر والنفاق-
 زمن النبوة- مثل هذا الموقف دون استغلاله
 في الطعن في النبي ﷺ ؟!!!، وهم
 الذين طعنوا في أم المؤمنين عائشة ؓ
 و...!!

...!!
 ...!!
 ...!!
 ...!!
 ...!!
 ...!!
 ...!!

-2

1() هذا مقتبس من كلام جميل لدكتور. طه الحبيشي من كتابه " السنة في مواجهة أعدائها"، وسأنقل كلامه كاملاً في نهاية المبحث.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير (3/1046 رقم 2689)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (4/1908 رقم 2455).

... () ...
 ...
 ... :
 ...
 ...
 ... :
 ... (1) () .

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ((قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: كَيْفَ صَارَ قَتْلُ الْأَخِّ سَبَبًا لِلدَّخُولِ عَلَى الْأَجْنِبِيَّةِ؟ قُلْتُ: لَمْ تَكُنْ أَجْنِبِيَّةً كَانَتْ خَالَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرَّضَاعِ، وَقِيلَ: مِنَ النِّسْبِ فَالْمَحْرَمِيَّةُ كَانَتْ سَبَبًا لِحُجُورِ الدَّخُولِ)) (2).

3- وَ عَنِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا وَمَا هُوَ إِلَّا

1 (شرح النووي على صحيح مسلم (16/10)).

2 (عمدة القاري (14/138)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~أَنَّهَا وَهِيَ وَأُمُّ حَرَامٍ قَالَتِ كَقَالَ: تَوَدُّونَا~~
 فَلِأَصْلِي بِكُمْ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَصَلَّى
 بِنَا فَقَالَ رَجُلٌ لِثَابِتٍ: أَيَّنَ جَعَلَ أَنْسَا
 مِنْهُ؟ قَالَ: جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ دَعَا لَنَا
 أَهْلَ الْبَيْتِ بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ
 حُوَيْدِمُكَ ادْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُلِّ
 خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ
 قَالَ: اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ
 فِيهِ (1).

4- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ فَاتَّوَّهُ
 بِسَمْنٍ وَتَمْرٍ فَقَالَ: رُدُّوا هَذَا فِي وَعَائِهِ
 وَهَذَا فِي سِقَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ثُمَّ قَامَ
 فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا فَقَامَتْ أُمُّ
 سُلَيْمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ خَلْفَنَا قَالَ ثَابِتٌ وَلَا
 أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ عَلَى
 بَسَاطٍ (2).

5- وَعَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى

1 () أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (1/457 رقم 660).

2 () أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الرجلين يؤم
 أحدهما صاحبه كيف يقومان (1/165 رقم 608)، وإسناده صحيح.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~أُمُّ سُلَيْمٍ قَاتَلَتْهُ بِسُورٍ وَسَمِنَ قَالَ: أَعِيدُوا~~
 سَمْتَكُمْ فِي سِقَائِهِ وَتَمَرَكُمْ فِي وَعَائِهِ
 فَإِنِّي صَائِمٌ ثُمَّ قَامَ إِلَى تَاجِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ
 فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ فَدَعَا لَأُمِّ سُلَيْمٍ
 وَأَهْلِ بَيْتِهَا فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يَا رَسُولَ
 اللَّهِ إِنْ لِي خُوَيْصَةٌ قَالَ مَا هِيَ؟ قَالَتْ:
 حَادِمُكَ أَنَسٌ فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا
 إِلَّا دَعَا لِي بِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا
 وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ فَإِنِّي لِمَنْ أَكْثَرَ
 الْأَنْصَارِ مَالًا، وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أَمِينَةُ أَنَّهُ
 دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَّاجِ الْبَصْرَةِ بِضَعِّ
 وَعِشْرُونَ وَمِائَةً (1).

6- وفي رواية عن أنس بن مالك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يروى أم
 سليم فتذركه الصلاة أحياناً فيصلّي على
 بساطٍ لنا وهو حصيرٌ ننصحه بالماء (2).

7- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم في

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم ، باب من زار قوما
 فلم يفطر عندهم (2/699 رقم 1881).

2() أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على
 الحصير (1/177 رقم 658)، وإسناده صحيح.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ -
~~بَيْنِ أُمِّ سُلَيْمٍ نَكَحَتْ وَيَكِيْمٌ فَلَتْهُ وَأُمُّ~~
 سُلَيْمٍ خَلْفَتَا (1).

8- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا مَرَّ بِجَنَابَاتٍ (2) أُمَّ سُلَيْمٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَلَّمَ عَلَيْهَا (3).

9- وَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﻳُصَلِّى ﻋَلَيْهِنَّ ﻳُكْرِمُهُنَّ ﻳُحَابِّسُهُنَّ ﻳُجِوِّدُهُنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ)) (4).

10- وَأُمُّ سُلَيْمٍ هِيَ الَّتِي جَهَزَتْ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيبٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ ﻳُكْرِمُهُنَّ ﻳُحَابِّسُهُنَّ ﻳُجِوِّدُهُنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ " ﻳُكْرِمُهُنَّ ﻳُحَابِّسُهُنَّ ﻳُجِوِّدُهُنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُكْرِمُهُنَّ ﻳُحَابِّسُهُنَّ ﻳُجِوِّدُهُنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ ﻳُغْفِرُ لِهَوْنِ لَبَّاسِهِنَّ

1) أخرجه: البخاري في صحيحه ، كتاب الجماعة والإمامة ، باب المرأة وحدها تكون صفا(1/255رقم 694)، كتاب صفة الصلاة ، باب صلاة النساء خلف الرجال (1/296رقم 833).

2) (الجَنَابَات - بفتح الجيم والنون ثم موحدة - جمع جَنَابَةٍ وهي الناحية قاله ابنُ خَرِّجٍ في فتح الباري (9/227)، وقال العينيُّ: ((ويقال: يحتمل أن يكون مأخوذاً من الجناب وهو الفناء، فكأنه يقول: إذا مر بفنائها)). عمدة القاري (20/151). وانظر: مشارق الأنوار (ص 155).

3) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح ، باب الهدية للعروس (5/1981رقم 4868) معلقاً، والنسائيُّ في سننه الكبرى، كتاب المناقب ، الغميصاء بنت ملحان أم سليم ومن قال الرميضاء رضي الله عنها (5/103رقم 8386).

4) (هذا جزء من حديث أمِّ حَرَامٍ المراد الكلام عليه، وتقدم تخريجه.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ~~
 أُمُّ سُلَيْمٍ تَصْنَعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا قَالَ
 : وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ
 صَفِيَّةُ بِنْتِ حَبِيٍّ (2).

11- وَعَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْرُو
 بِأُمِّ سُلَيْمٍ وَيَسْوِقُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا
 غَرَا فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى (3)

12- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ

سُلَيْمٍ: قَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعِيفًا أَعْرَفُ فِيهِ
 الْجُوعَ فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ:
 نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَفْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ ثُمَّ
 أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا فَلَقَّتْ الْخُبْرَ بِبَعْضِهِ ثُمَّ
 دَسَّتُهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ ثُمَّ
 أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا فِي

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في
 الفخذ (1/145 رقم 364) - وفي عدة مواضع أخرى، و مسلم في
 صحيحه، كتاب النكاح (2/1043 رقم 1365).

2() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب النكاح (2/1045).

3() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير (3/1443 رقم
 1810).

إِسْكَالٍ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الْمَكْفِيَّةِ، وَهَكَذَا النَّاسُ قَتَلَتْ عَلَيْهِمْ،~~
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 أَرْسَلَكِ أَبُو طَلْحَةَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ،
 فَقَالَ: أَلطَّعَامِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ
 مَعَهُ: قُومُوا، قَالَ: فَاِنطَلَقِ، وَاِنطَلَقْتُ
 بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ
 فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمِ قَدْ جَاءَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِالنَّاسِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ،
 فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:
 فَاِنطَلِقِ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لِقِيَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 هَلُمَّي مَا عِنْدَكَ يَا أُمَّ سُلَيْمِ، فَأَتَيْتُ بِذَلِكَ
 الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفُتِّ، وَعَصَرْتُ عَلَيْهِ أُمَّ
 سُلَيْمِ عُكَّةً لَهَا فَاَدَمْنَهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ
 اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ لِعَشْرَةٍ،
 فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا
 ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ لِعَشْرَةٍ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا
 حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~لِكَثْرَةِ كَلَى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَسَبَّحُوا~~
 وَالْقَوْمُ سَبَّعُونَ رَجُلًا أَوْ تَمَائُونَ⁽¹⁾.

وفي رواية: ((ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ ثُمَّ
 دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ قَالَ: فَعَادَ كَمَا كَانَ فَقَالَ:
 دُونَكُمْ هَذَا)).

وفي رواية: ((ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَأَفْضَلُوا
 مَا أَبْلَغُوا حَيْرَاتَهُمْ)).

13- وَعَنْ تَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ
 يَوْمَ حُتَيْنٍ خِنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا فَرَأَاهَا أَبُو
 طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أُمَّ
 سُلَيْمٍ مَعَهَا خِنْجَرٌ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا هَذَا الْخِنْجَرُ؟
 قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ بَعَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ فَجَعَلَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ قَالَتْ:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنْ
 الطَّلَقَاءِ انْهَرَمُوا بِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

1() أخرجه : البخاري في صحيحه، كتاب المناقب ، باب علامات
 النبوة في الإسلام (3/1311 رقم 3385) -وفي عدة مواضع أخرى-،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة (3/1612 رقم 2040) وهذا لفظ
 مسلم، وكذلك الروايات بعده في صحيح مسلم.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَقَدَّمَ قَوْلَ الدُّمَيْطِيِّ: ((وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي~~
المخالطة بين المَحْدُومِ وَأَهْلِ حَارِمٍ، سَيِّمًا
إِذَا كُنَّ مَسْنَاتٍ)).

فإذا تأمل الباحث المُنصف هذه الأحاديث
 رأى أن تعامل النَّبِيِّ ﷺ
 :
 :

✓
 :
 .

✓
 :
 لا يضاف النساء وقت البيعة دليل
 واضح على أن الرجل لا يضاف المرأة، ولا
 لمس شيء من بدنه شيئاً من بدنها، لأن
 أخف أنواع اللمس المصافحة فإذا امتنع
 منها في الوقت الذي يقتضيها وهو وقت
 المبايعه دل ذلك على أنها لا تجوز، وليس
 لأحد مخالفته لأنه هو المشرع لأتمه
 بأقواله وأفعاله وتقريره)).

³(أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الأدب ، باب حسن الخلق
 والسخاء وما يكره من البخل (5/2245 رقم 5691)، مسلم في
 صحيحه، كتاب الفضائل (4/1804 رقم 2309).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِلْمُحَابِبِينَ: ((كَلَى~~

رِسْلِكُمْ إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ)).

علم أن هناك خصوصية ما لأمِّ سُلَيْمٍ وأختها أمِّ حَرَامٍ، وأقدم من بين هذه الخصوصية من السلف -حسب علمي- هو عبد الله بن وهب حيث يقول: ((أُمُّ حَرَامٍ إِخْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فَلِذَلِكَ كَانَ يُقِيلُ عِنْدَهَا وَيَنَامُ فِي جِرْهَا وَتَقْلِي رَأْسَهُ)).

وقد أحسن الشاطبيُّ حيث قال: ((فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به فهو أحرى بالصواب وأقوم في العلم والعمل)).

وَقَالَ إِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ -كما تقدم-: ((ولا يشك مسلم أن أمَّ حَرَامٍ كانت من رسول الله لمحرم فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الْحَدِيثِ، والدليل على ذلك - ثم ساق حَدِيثَ جَابِرٍ، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة- وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~فَالْقَوْلُ بِالْمَحْرَمِيَّةِ لَهُ مَسْتَدٌ مِنْ أَقْوَالِ~~

سلفنا الصالح؛ بخلاف القول بأن من
خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية
والنظر إليها ونحو ذلك فلم أقف على نص
عن السلف- من أهل القرون المفضلة- يفيد
ذلك، والله أعلم.

فإن قال قائل إن دعوى محرمة الرضاع
هذه تحتاج إلى نص صريح، ولا يوجد؟.

قلت: الأمور المتقدمة:

- تعامل النبي ﷺ مع
المرأة المحرمة له كالمرأة الأجنبية.
فإنه لم يفرق بينها وبين غيرها من
النساء في معاملته.

- جواز الخلوة بالأجنبية
والنظر إليها ونحو ذلك
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين.

- جواز النظر إلى المرأة
المحرمة له كالمرأة الأجنبية
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين.

- جواز النظر إلى المرأة
المحرمة له كالمرأة الأجنبية
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين: ((النظر إلى
المرأة المحرمة له كالمرأة الأجنبية
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين)).

- جواز النظر إلى المرأة
المحرمة له كالمرأة الأجنبية
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين: ((النظر إلى
المرأة المحرمة له كالمرأة الأجنبية
من قبل النبي ﷺ وأصحابه
والسلف الصالحين)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

.....

.....
.....
.....
.....
.....

في نفوس اتباعه، وهذا مطمع قد طمع فيه من هم أكثر من صاحبنا بصراً بالمنهج، ومن هم أكثر منه حيلة بأساليب البحث والدرس، ومن هم أشد منه قوة وأعز نفراً، فما استطاعوا أن يظهرُوا به وما استطاعوا أن ينالوا من جدار العز للنبي ﷺ نقياً.

والشئ الذي لم يعرفه هؤلاء، أن الروايات مجمعة تقريباً على أن النبي كان يكثر من التردد، والأكل والشرب، عند أمِّ سُلَيْمٍ، وأمِّ حَرَامٍ.

والباحث الحصيف يسأل هل هناك شئ من العلاقة بين هاتين المرأتين الجليلتين؟ والروايات تجيب أن أمِّ سُلَيْمٍ، وأمِّ حَرَامٍ أختان، يقال لأحدهما الرميضاء، وللأخرى الغميضاء، لابعينها، فمنهم من يقول: إن الرميضاء بالراء هي أمِّ حَرَامٍ، والغميضاء بالغين هي أمِّ سُلَيْمٍ، ومنهم من يعكس.

والرميضاء والغميضاء: لفظان يدلان على حالتين في العين متشابهتين، وهما حالتان خلقيتان ليس بالعين معهما من بأس.

وأمِّ سُلَيْمٍ هي أم أنس بن مالك رضي الله عنه، وأمِّ حَرَامٍ خالته، وأنس بن مالك

كَانَ فِي صَبَاهُ يَخْدُمُ النَّبِيَّ عَشْرَ سَنِينَ وَكَانَ النَّبِيُّ يِعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ تَنَاسُبِ أَخْلَاقِ النَّبِوَةِ يَقُولُ أَنَسٌ: خَدَمْتُ النَّبِيَّ عَشْرَ سَنِينَ، فَمَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ فَعَلْتَهُ لَمْ فَعَلْتَهُ، وَلَا لَشَيْءٍ تَرَكْتَهُ لَمَا تَرَكْتَهُ.

هؤلاء ثلاثة ليسوا من المجاهيل في الصحابة والصحابيات، وما الذي جعل علاقة النبي بهم على هذا المستوى من الاهتمام، وكثرة السؤال عنهم.

إن هذا لا يكون إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون هناك درجة من القرابة تجعل المرأتين من محارم النبي ﷺ، سواء أكان ذلك من جهة النسب كما قال بعض المؤرخين، أو كان من جهة الرضاغة كما قال البعض الآخر.

وإلا فهل يمكن عقلاً للنبي ﷺ، أن يخالف الناس إلى ما ينهاهم عنه؟

وهل يمكن عقلاً أو اتفاقاً أن تقوم علاقة غير مشروعة وحاشاه بينه وبين أختين في وقت واحد؟

وهل يجيز المنطق أو العادة أن يسمح النبي ﷺ

.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....

..... :
.....
.....
.....

.....)):
.....
.....

١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

الوقفه الثانية:

من طعن في البخاري وصححه بسبب إخراجهِ للحديث يلزمه أن يطعن في جميع من أخرج الحَدِيثَ من كان منهم قبل البخاري أو بعده، لأنَّ في الحَدِيثِ -حسب كلامهم- طعنًا في النَّبِيِّ ﷺ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

1 () "السنة في مواجهة أعدائها" (ص 206-20202).

❖ :.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)-.....
.....-

..... (.....)

..... (.....)

..... (.....)

..... (.....)⁽¹⁾.

¹() ومسنَد الدارميِّ مرتبٌ على الأبواب، ولكن كذا سماه مؤلفه باعتبار أنَّ الأحاديث والآثار فيه مسنَّدة، وهذه التسمية مألوفة عند المحدثين كما لا يخفى، وانظر مقدمة حسين سليم أسد لكتاب

❖ من أخرج الحديث في كتابه ممن مات بعد البخاري:

مسلم في صحيحه، وأبو عوانة في صحيحه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین، وأبو داود في سننه، والترمذي في جامعه، وابن ماجه في سننه، والنسائي في سننه (المجتبى)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني وفي الجهاد.

أبو يعلى في مسنده، والدولابي في الكنى، والطبراني في المعجم الكبير، وفي الأوساط، وفي مسند الشاميين، والدارقطني في العلل، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ومعرفة الصحابة، والبيهقي في السنن الكبرى، وفي دلائل النبوة، وابن عبد البر في التمهيد، وإسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة، والإلكائي في اعتقاد أهل السنة، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق.

الوقفه الثالثة:

ومما ينبغي أن يذكر هنا أن هذا البحث - وأمثاله - إنما ينتفع به طالب الحق المنصف

"مسند الدارمي" (1/49) ط 1، 1421، دار المغني - السعودية، الرياض -.

١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

الوقفه الخامسة:

سبب إطالة الكلام في هذا المسألة

أمور:

الأول: أنني رأيتُ تجارة إتباع المتشابهه رائجة في هذا الزمان من لدن أصحاب الشبهات والشهوات.

الثاني: ولأنّ كثيراً ممن تكلم في هذه المسائل التي عمت بها البلوى في هذه الأزمنة تكلم بمقررات سابقة، أو تأثر بالمجتمع حوله، ولم يدرس هذه المسائل بنصفه وتجرد، وجمع شامل للنصوص، مع الموازنة بينها، والاستفادة من فهوم العلماء المحققين.

¹(تيسير اللطيف المنان (449).

الثالث: ولبیان أنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

1()أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه (6/2591رقم 6657) من حديث أنس بن مالك .

2()أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (1/50رقم 100)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (4/2058رقم 2673) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

